



الادعاء العام السعودي: (القاعدة) خطط لهاجمة منشآت نفطية



الرياض / متابعة :

اتهم الادعاء العام السعودي تنظيم «القاعدة» بالتخطيط لهاجمة المنشآت النفطية التابعة لشركة ارامكو النفطية السعودية العملاقة، وذلك خلال جلسات محاكمة عدد من المتهمين بتفجير مجمعات سكنية بالرياض العام 2003.

وقالت مصادر حضرت الجلسة أن الادعاء العام كشف تورط خالد شيخ محمد، وهو العقل المدبر لهجمات 11 ايلول/سبتمبر، ورمزي بن الشببة «في التخطيط لتفجير منشآت ارامكو بعد ان سلم شيخ محمد احد المتهمين السعوديين مخططا لشن الهجمات».

واضافت ان المتهم الذي لم تكشف اسمه « طلب من

القاضي توكيل محام للدفاع عنه على نفقة وزارة العدل، كما أعلن رغبته في الزواج». وأكد الادعاء العام ان احد المتهمين قام بادخال المصري محمد عطا المشارك في هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001 الى الرياض.

يشار الى ان الادعاء العام يتهم اثنين من الموقوفين بالمثلية الجنسية كما وجه الاتهام إلى آخر بتعاطي السكر والمخدرات. ويحاكم العشرات في جدة والرياض بتهم المشاركة في «الاعتداء الازهابي على ثلاثة مجمعات سكنية في الرياض، واطلاق النار على رجال الامن، وجمع التبرعات لتمويل العمليات الإرهابية، وحيازة الأسلحة، والتستر على مطلوبين امنيا وتهريبهم».

أضواء

الميسوجنست (الكاره للمرأة)



عبدالله بن بخيت

تحدثت عن مريض جدة الذي يختطف الأطفال من أجل الفاحشة. حاولت أن أبين أنه لا يختلف، إذا ثبت جرمه، عن زملائه التواقين للزواج من القاصرات من أجل إشباع نزوع جنسي مرضي لم يعد يخفى على أطباء النفس. يعرف هذا المرض بالبيدوفيليا وهو مرض شبيه بأمراض أخرى مثل اشتهاه الحيوانات (زوفيليا) واشتهاه الجثث المعروف بـ (نيكروفيليا). وتسمعون في الأخبار أن رجلاً اغتصب امرأة في الثمانين من عمرها. حالة كهذه تسمى جيرنتوفيليا Gerentophilia

من سياراتهم. سرعان ما رفض المجتمع هذه الحجة فانتقل إلى حجج زمنية لا علاقة لها بالدين. طرح أولا حجة الأزدحام. صار يناقش مشكلات المرور والشوارع كخبر مروري. بعد أن تبين ضعف هذه الحجة لجأ إلى حجة الكلفة على الآباء المساكين ثم تولت الحجج حتى بلغ الأمر أن احتج بقلة مواقف السيارات. البحث المحموم عن حجة لمنع المرأة من حقها الطبيعي بأي ثمن يؤكد أن هناك سببا آخر لا علاقة له بالدين يدفع على المرأة حياة المرأة. المتدين الصادق عندما ينتفي السبب الديني للمنع يتحول بطبيعته إلى التسامح. مثال آخر بسيط: يشاهد الميسوجنست المرأة ملتفة في عباءتها السوداء الكاتمة تجلس للبيع على الرصيف تحت الشمس الحارقة. لا يحتج ولا يعبر عن رفض، سواء أكان رفضاً لتعاملها مع الرجال (المحرم دينياً في نظره) أو رفضه لجلوسها تحت الشمس الحارقة بوصفها إنسانا يستحق التعاطف. لا تتور عنه نائرة دينية ولا ترق له عاطفة إنسانية، لكنه يقاوم بكل شراسة من أجل منعها من الانتقال من الرصيف الحارق إلى الدكاكين المكيفة. المكان الذي تكون فيه المرأة موضع إذلال وعذاب وقسوة هو المكان الذي يريد أن يراها فيه.

الميسوجنست لا علاقة له بدين أو مجتمع أو حتى بالمستوى الحضاري. تجده في السويد وتجده في غويانا الفرنسية.

عن /صحيفة (الرياض) السعودية

يحسن بنا أن نتقدم أكثر ونقرأ العالم المحيط بنا بنظرة علمية أخلاقية كي نزن كمية الخداع التي ألقى بنا فيها بسبب تراكم العادات والأمراض النفسية وخططها بالأمور الدينية للتضليل. هناك حالة سيكولوجية أيديولوجية اجتماعية تعرف بالميسوجني (misogyny) وتعني باللغة العربية (كراهية المرأة). حالة تصيب بعض الذكور وقليل من النساء. تنشأ بسبب الخوف من المرأة. هذا الخوف لا يأتي من فارق في القوة ولكنه خوف ينبع من الإحساس أن المرأة ملوثة أو مصدر للعار، أو أنها مسكن للشيطان وشهواته. المرأة نفسها قد تصاب بهذا النوع من العلة فتكتسب الشعور بالكراهية لنفسها ولبنات جنسها. يتذكر بعضنا أن امرأة أعلنت قبل عدة سنوات أنها ستكافئ أي امرأة تسمح لزوجها بالزواج عليها. نموذج نقي للميسوجنست. مجموعة من النساء رفعن التماسا يطالبن فيه بمنعهن حقهن في السياقة. لأول مرة في تاريخ البشرية أن ترفع مجموعة من البشر التماسا يطالبون فيه منعهن حقوقهم.

تتظاهر هذه الحالة تحت أستار العادات وبعض الفتاوى الدينية والأوضاع الاقتصادية. من حسن الحظ أن التمييز بين الميسوجنست والإنسان الطبيعي متيسر. الميسوجنست يحتشد دائما تحت أي راية تعادي المرأة. كل حرب ضد المرأة هي حربه المقدسة. قبل سنوات صدرت فتوى تحرم على المرأة سياقة السيارة. مع الزمن ضعفت قيمة هذه الفتوى وتراجع عنها بعض المشايخ. عندما أصبحت لا تكفي وحدها لإقناع الناس اضطر الميسوجنست إلى أن يبحث عن حجج أخرى. بدأ بحجة تخويف الناس من انتزاع النساء

الإمارات الأولى في مؤشر (سيادة القانون) بالمنطقة والـ(13) عالياً



أبوظبي / متابعة :

حققت الإمارات المرتبة الأولى في المنطقة والـ13 عالميا في مؤشر سيادة القانون قياسا بالدول الأخرى المشمولة في العينة، والبالغ عددها 66 دولة، بما فيها الولايات المتحدة التي تأتي في الترتيب العشرين.

ويعتبر من المؤشرات العالمية المؤثقة والمروقة، حيث تضم هيئته الاستشارية الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر ووزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت.

ويحسب التقرير الأخير للمؤشر فإن المؤسسات العامة في دولة الإمارات تعتبر في غاية التطور وخالية من الفساد، بينما يخضع الموظفون الحكوميون فيها للمساءلة في ما يتعلق بسوء السلوك وبالطريقة نفسها.

ويحسب المؤشر فإن النظام القضائي المدني في الإمارات ، يتسم بالفعالية والاستقلال ويعقد مشروع العدالة العالمي ومقره الولايات المتحدة الأميركية منديبات واجتماعات في شتى دول العالم ويصدر مؤشرا بناء على قياس مدى تطبيق القانون ويوفر معلومات عن الأبعاد المختلفة، ويعتبر أول مؤشر يغطي حكم القانون بشكل شامل تم وضعه لكي يوفر للحكومات وقطاعات الأعمال والمجتمعات الأهلية أداء للتخطيط في وضع

الإصلاحات المستهدفة ووضع التغييرات المستقبلية. ووجه الدكتور هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل باسم العاملين في الوزارة التهنئة والتبريكات إلى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله و أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات بمناسبة حصول الدولة على المرتبة الأولى في المنطقة والـ 13 عالميا في سيادة القانون.

واعتبر المرتبة التي حصلت عليها الإمارات بأنها ممتازة وجاءت بناء على رؤية القيادة الرشيدة والحكمة التي تحرص على العدالة مشيرا إلى أن المركز الذي حصلت عليه الدولة طبيعي لما يقدمه العاملون في السلك القضائي من جهد في نشر العدالة في الدولة.

وأضاف : أن قادة دولة الإمارات حريصون كل الحرص على سيادة العدالة واحترام القانون وتطبيقه على الجميع وليس هناك من هم فوقه وهو محل اعتراز واحترام الجميع. وأكد أن الدولة تسعى إلى أن تكون الأولى في شتى الجوانب والعدل جزء منها ما يدفع العاملين في السلك القضائي إلى بذل المزيد من الجهد والجدية في تحقيق رؤية الدولة.

وزير الخارجية السعودي: إذا كانت إيران تريد لعب دور قيادي فعليها مراعاة مصالحنا لا مصالحها



الرياض / متابعة :

دعت السعودية المجتمع الدولي إلى عدم السماح لإسرائيل باختطاف الجهود الدولية القائمة لإحياء عملية السلام وإجهاضها، وناشدت كافة دول العالم بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. وقال الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحفي مشترك في جدة مع وزير خارجية المملكة المتحدة وليم هيج «عقدنا جلسة مباحثات معمقة وشفافة تناولت العلاقات الثنائية بين المملكتين، إضافة إلى بحث الأزمات التي تشهدها المنطقة وتطوراتها، حيث بحثنا الجهود الدولية القائمة لإحياء عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ودعوة الرئيس الأمريكي إلى تحريك المفاوضات على أسس الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام 67م، كما ترحب المملكة بالمبادرة الفرنسية لإطلاق العملية السلمية القائمة على هذا الأسس البدء في مفاوضات الحدود والأمن، تمهيدا لمعالجة بقية القضايا الجوهرية في النزاع، وعلى رأسها القدس الشريف، وسيسبق زمني للمفاوضات لاجتياز فترة عام واحد، وذلك بغية الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة، في إطار حل الدولتين المستقلين»، مضيفا «وعلى الرغم من ثقة المملكة في جدية هذه الجهود وأهدافها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، إلا أنها تظل قاصرة إذا لم تتعامل بحزم وجدية مع سياسة الرفض والتعننت الإسرائيلية المتواصلة مع كل مبادرة أو جهد دولي مخلص».

وأضاف الأمير فيصل «أود أن أشيد بدعم حكومة بريطانيا لمبادرة وجهود مجلس التعاون لحل الأزمة اليمنية، وتطلع بلدنا إلى استجابة كافة الأطراف للمبادرة التي تهدف إلى حل الأزمة سلميا، والحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وتجنبيه مخاطر الانزلاق في حرب أهلية لا قدر الله». مشيرا إلى استمرار المبادرة الخليجية المقدمة من 5 دول وهناك استفسار حاليا عن رغبة الطرفين في المضي بهذه المبادرة.

السعودية قال سعود الفيصل «في السياسة لا بأس من التناقض، ولكن ما اود الإشارة إليه أنه كانت هناك سلسلة من المباحثات مع إيران في السابق وكان هناك برنامج لزيارة وزير الخارجية الإيراني للمملكة لوضع النقاط التي يجب أن نلحها حتى تعود العلاقات إلى مستواها الطبيعي، وللأسف لم تحل ولم يتم الاجتماع لشروط وضعها إيران.

والحقيقة أن وزير الخارجية الإيراني الجديد اتصل بي عندما كان في باكستان وأبدى رغبته في استمرار الحوار وأنا ابغته بان عندكم دعوة ومثى رغبتهم فأنا سعيدا. وهو عرض أن يكون اجتماعا ثلاثيا في الكويت، فقلت له: لم نعمل الكويت الخلافات السعودية الإيرانية» مضيفا : «إيران دولة جارة وإذا كانت تريد لعب دور قيادي فعليها مراعاة مصالح دول المنطقة وليس مصالحها».

وأشار وزير الخارجية إلى أن المباحثات السعودية البريطانية عكست ارتياحا لعودة الأمن والاستقرار في المملكة البحرين الشقيقة، والترحيب بانطلاق الحوار الوطني الشامل بين كافة أبناء البحرين بناء على دعوة جلالة الملك حمد بن خليفة، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الأحداث التي شهدتها، مع التنويه بمسيرة الإصلاح والتطوير الجادة القائمة بها، ورفض أي تدخل أو مغامرات خارجية في شأن البحرين، أو أي محاولات للعبث بأمن دول الخليج أو آثاره الفنن بها.

وتابع سموه «في إطار متابعة الأحداث في المنطقة العربية، فإنه في الوقت الذي تحرص فيه المملكة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أننا لا نستطيع إلا أن نشعر بالأسى والحزن العميق لسقوط العديد من الضحايا المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال جراء الأزمات القائمة، وتدعو الجميع إلى تغليب صوت الحكمة والعقل في معالجتها، وتجنب إراقة المزيد من الدماء، واللجوء إلى الإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي، مع التأكيد على حرص المملكة على الأمن والاستقرار في ربوع العالم العربي، والحفاظ على وحدة أوطانه واستقلالها».

ومضى وزير الخارجية قائلاً «تطرقنا في المحادثات إلى بحث الأوضاع على الساحة اللبنانية وتطوراتها، والمملكة من جانبها تدعو جميع الفرقاء اللبنانيين إلى التعامل مع قرار المحكمة الدولية بكل هدوء وعقلانية، بعيدا عن لغة التشنج، وتجنب أي تصعيد أو مواجهة مع المجتمع الدولي». وأكد انه لا لوم على عائلة بن لادن التي تعيش في هذه البلاد كمواطنين مكرمين، «والفاسد فاسد ويحصل هذا في أحسن العائلات».

من جانبه قال وزير الخارجية البريطاني «هذه اول زيارة لي كوزير للخارجية للمملكة، نحن نتطلع إلى المستقبل في علاقتنا مع المملكة فهي أكبر شريك تجاري، ودولتان ضحيتان للأهاب، وبيجمنا 20 مشروعا مشتركا بقيمة 70 بليون دولار، ويوجد 20 ألف بريطاني في المملكة العربية السعودية وهناك 16 ألف طالب سعودي في بريطانيا».

الأمم المتحدة ترحب بالحوار البحريني



نيويورك / متابعة :

رحبت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام بان كي مون بانطلاق الحوار الوطني البحريني الذي بدأت الثلاثاء الماضي جلساته العملية بمشاركة المعارضة بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة الداخلية التي فجرتها الاحتجاجات الأخيرة.

فقد حث الأمين العام للأمم المتحدة في بيان رسمي السلطات البحرينية على اتخاذ المزيد من الخطوات للتقيد بالتزاماتها الدولية لحقوق الإنسان، معربا عن ترحيبه بانطلاق جلسات الحوار الوطني.

وأوضح (بان) أن الأمم المتحدة أحيطت علما بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإيجاد مناخ يقضي إلى الحوار بما في ذلك إنشاء لجنة تحقيق ونقل بعض المحاكمات إلى محاكم مدنية واطلاق سراح بعض المعتقلين.

وتطلقت في المنامة الأسبوع الماضي أولى جلسات الحوار الوطني في البحرين بهدف إجراء إصلاحات سياسية بعد قمع الاحتجاجات في مارس/آذار الماضي، وذلك عبر أربعة محاور بحسب مصدر رسمي.

وقالت المصادر البحرينية إن جلسات الحوار الأربعة عقدت بالتزامن وبمشاركة نحو ستين شخصا يمثلون الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ونقابات العمال والشخصيات العامة وبحضور أربعة وزراء يتوزعون على الجلسات.

ويبحث المشاركون في جلسة المحور السياسي عدة

موضوعات في طليعتها موضوع الجمعيات السياسية، وفي المحور الاقتصادي تطرق النقاش إلى واقع التنافسية وسبل تعزيزها. أما في المحور الحقوقي فتم طرح موضوع حقوق المرأة والطفل، كما تناول المحور الاجتماعي الملف الشبابي.

يشار إلى أن جلسات الحوار الوطني البحريني ستعقد ثلاث مرات اسبوعيا أيام الأحد والثلاثاء والخميس، ما بين الساعة الخامسة والتاسعة مساء بالتوقيت المحلي.

وكانت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة قررت في اللحظة الأخيرة المشاركة في الحوار، وأعلنت في وقت سابق - قبل انطلاق جلسات الحوار العملية- تحفظها وتشاؤها مشددة على أن خياراتها «ستبقى مفتوحة بما في ذلك الانسحاب إذا فشلت هذه العملية في تحقيق مطالبها الإصلاحية وفي تجسيد الإرادة الشعبية للبحرانيين».

وقال القيادي والنائب السابق عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية خليل مرزوق إن الجمعية كانت منذ البداية متحفظة «على صيغة الحوار بدءا من رئاسته وإجراءاته وتفاصيله لأنه لا يعبر عن الإرادة الشعبية الحقيقية».

ولخص مرزوق في تصريح له الثلاثاء مطالب المعارضة بخمسة بنود رئيسية وهي «حكومة منتخبة وسلطة تشريعية منتخبة كاملة الصلاحيات ودوائر انتخابية عادلة على أساس المواطنين وليس الطوائف، واستقلال

للقضاء وأمن يشترك فيه الجميع». يشار إلى ان مصادر بحرينية حكومية سبق أن اتهمت المعارضة بالارتباط بإيران سعيا للإطاحة بنظام الحكم.

وتزامن إطلاق الجلسات العملية للحوار الوطني البحريني الثلاثاء مع اتهامات وجهتها منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان لحكومة البحرين بتنفيذ «حملة قمع عنيفة عقابية وانتقامية» ضد مواطنيها منذ مارس/آذار الماضي.

ودعت المنظمة -ومقرها نيويورك- في بيان نشر في بيروت حكومة البحرين إلى «إنهاء عمليات الاعتقال غير القانونية والسجن الانفرادي، والإفراج عن المتظاهرين إلا إذا تم توجيه اتهامات جنائية مشروعة ضدهم والسماح بالمراقبة من قبل منظمات حقوق إنسان مستقلة».

كما رحبت المنظمة بلجنة التحقيق ووصفتها بأنها «خطوة أولية واعدة للغاية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات».

وكان ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة قد عين لجنة مستقلة لتقصي الحقائق من المقرر أن تضم أشخاصا رفيعي المستوى لديهم خبرة كبيرة في قانون حقوق الإنسان الدولي، وليس لهم أي دور في الحكومة البحرينية أو سياستها، بحسب وسائل الإعلام البحرينية.

محطة سنوية لاكتشاف مواهب الشباب وتطوير قدراتهم

الخميمات الشبابية
والمراكز الصيفية 2011